الفصل الأول

رؤية مختصرة حول الواقع التربوي والتعليمي

obeikandl.com

obeikandl.com

رؤية مختصرة حول الواقع التربوي والتعليمي

مقدمة:

من الضروري أن تكون بداية الرؤية النقدية من الواقع الذي نعيشه ومبنية على منهجية تحمل أبعاداً ذات تفكير عميق يعتمد على الشمولية والأفق الواسع، وهذا الإجراء في التفكير وما يتبعه من تطبيق يعد أساساً في العمل التربوي، فالخبرات السابقة تعد منطلقاً مهماً لبناء المعرفة واكتساب الخبرات الجديدة، وهذا المنهج يقود إلى محاولة ربط خبرات متنوعة – نظرية وتطبيقية – قد يبدو مؤكداً دورها الإيجابي في رسم خطوات مستقبلية سوف تكون فاعلة إذا تم إتباع الخطوات العلمية المطلوبة في عملية البناء والتطوير.

ويعود البعد الواقعي إلى مجتمع أنطلق في بناء ثقافته من بعده الديني الذي يعتمد على كتاب الله الكريم وسنة رسوله الأمين محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وهذا يوضح أن الأسس والمقومات في المجتمع السعودي تقوم على بعد ديني تجاوزت القيم الاجتماعية إلى دستور الدولة ومرجعيتها، وهذا يقودنا أيضاً إلى أن مقومات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية ذات أهداف وأسس دينية متينة، وليس الحديث هنا معنياً بالإجراءات أو الآليات ومدى التوافق من عدمه مع الأسس والمقومات التي يقوم عليها المجتمع، فبديهياً أن ما يستخدم من خطوات وإجراءات هي في الأصل تعمل من أجل الهدف وكيفية تحقيقه مهما تنوعت وتطورت أو حتى صاحبها العديد من الصعوبات والمشكلات عند التطبيق والممارسة.

وقد تم الاعتماد على الخبرة كأصل في بناء نظريات وفلسفات كثيرة في المجال التربوي مثل منهج الخبرة والنشاط للفيلسوف الأمريكي جون ديوي، ويتحدد

القصد هنا من طرح مفهوم الخبرة من أجل توضيح بعده الفلسفي وليس الخبرة الشخصية من خلال نقل رواية عن المجتمع وهمومه التربوية والتعليمية، فالحديث بالإنابة عن خبرات في مجتمع يتمتع بثقافة تاريخية أمر بالغ الصعوبة، لكن التعامل مع مفهوم الخبرة من خلال التربية والتعليم إضافة إلى أصلها الفلسفي يشكل إلى حد كبير القاعدة النظرية والنقدية التي يعتمد عليها محتوى هذا الكتاب.

التعليم العام:

يعتمد التعليم بمختلف مراحله في المملكة العربية السعودية من حيث بنائه الفكري والثقافي على البعد الديني حيث ارتبطت جوانب التعليم بالعامل الديني الذي يؤثر على نمط التفكير عند الفرد ويحث على طلب العلم والأخذ به في جميع الأمور الدينية والدنيوية قولاً وعملاً، وهذه الصورة الواقعية أصبحت واضحة بعد قيام المملكة العربية السعودية في عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله. وقد كان التعليم في حد ذاته وكذلك تطويره هدفاً دينياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً منذ تأسيس المملكة العربية السعودية، وبدأت عجلة التعليم تعمل على الجانبين الكمي والنوعي، وكما هو معلوم فإن التعليم يتطلب الكثير من المقومات والعوامل المساعدة إضافة إلى عامل الوقت الذي تحتاجه عملية التطوير، وقد مر التعليم في المجتمع السعودي بعدة مراحل كان من أهمها المرحلة النظامية التي تزامن معها تأسيس وزارة المعارف عام ١٣٧٣هـ، وكان أول وزير لها الأمير فهد بن عبدالعزيز (خادم الحرمين الشريفين رحمه الله).

ولأهمية الاعتماد على الخبرة فقد كانت الخبرة المستوردة من أهم العوامل التي أدت دوراً كبيراً في عملية بناء وتطوير التعليم استناداً إلى السياسات والأهداف العامة التي ينطلق منها التعليم ومرجعيته الدينية، حيث كان محتوى المناهج التعليمية (الكتب المقررة) متوافقاً في مضمونه مع أهداف التعليم، أما الأسس والنظريات التربوية فيمكن تصنيفها في تلك المرحلة من حيث واقعها إلى

قسمين: الواقع النظري المتوافق مع الدين الإسلامي ودوره البارز في السياسة والأهداف العامة للتعليم وطبيعة المخرجات التي تتوافق مع تلك المرحلة وما تتطلبه من كفاءات تفي باحتياجات المجتمع، والواقع العملي أو التطبيقي الذي يقوم على المدرسة التقليدية ويتخذ إلى حد كبير من عملية الحفظ والاستظهار للمعلومات استراتيجية تعليمية في التعليم. ومن الأمثلة الواقعية التي يمكن الاستشهاد بها حول تقليدية التعليم أن المؤلف حفظ عن ظهر قلب جميع كتب الصف السادس الابتدائي دون قصد منه ولم يدرك ما قام به إلا عندما سأله معلم مادة التاريخ فأجاب مباشرة واستظهاراً من نص محتوى الكتاب المدرسي، وأيد المعلم ذلك العمل، ولو أنه وجه إلى طريقة أفضل من الحفظ لتم إتباعها ولكن المعلم مجّد هذا العمل فتم أكمال ذلك العام الدراسي وحفظ جميع الكتب المدرسية التي لا يتذكر المؤلف شيئاً منها الآن.

وقد استمر التعليم معتمداً على الخبرات الخارجية من حيث الاستراتيجيات والجوانب العملية/التطبيقية حتى نهاية السبعينيات الميلادية تقريباً عندما بدأت بعض الخبرات الوطنية تتواجد ويعتمد عليها في إعداد المقررات الدراسية ليتم إعدادها وفق نسق ثقافي ووطني تحت مظلة سياسة التعليم المستمدة من مرجعيتها الإسلامية، وكانت المادة العلمية (المعرفة) المسيطرة على محتوى الكتب المدرسية التي تميزت بضخامتها مقارنة بالكتب المدرسية الحالية، وغالباً يتم تكرار المعلومات من مرحلة دراسية إلى أخرى مع التوسع فيها كلما تقدمت المرحلة الدراسية، وفي العقد الأخير تحقق تطور كبيراً في إعداد الكتب المدرسية من حيث محتواها وإخراجها ومستواها المعرفي ومناسبته لقدرات الطلاب، لكن الاعتماد على الكتاب المدرسي بقي كمصدر أساس للمعرفة ووحيد في عملية التقويم.

ولم يتم الاهتمام بالجانب التربوي والتعليمي في إعداد الكتاب المدرسي إلا في وقت متأخر حيث لم يكن ذلك من الأولويات بقدر ما كانت المادة العلمية ذاتها حتى أصبحت المعرفة الهدف الأساس الذي يتم على أساسها إعداد الكتب المدرسية،

لكن الفترة الأخيرة (العقدين الأخيرين) ركزت باهتمام على البعد التربوي والتعليمي في إعداد الكتب المدرسية، ولا يزال الكتاب المدرسي بمثابة المحك والمعيار الذي يُحتكم إليه في معظم ظروف العملية التعليمية، حيث أن عملية الحفظ لمحتوى الكتاب المدرسي لا تزال تحظى بالاهتمام ومن حقق هذه الخاصية في دراسته أستطاع تجاوز عقبات التعليم حتى أن المجتمع تقبل هذا الأمر كمسلمة من مسلمات التعليم.

وكانت مرحلة العقود الثلاثة السابقة مرحلة صعبة للغاية في التعليم العام نظراً للتوسع الكبير الذي واجه التعليم واستحداث آلاف المدارس في مختلف مراحل التعليم للبنين والبنات في مختلف مناطق المملكة، ولا يزال التوسع الكمي مستمراً خاصة في المدن الكبيرة التي تعاني من النمو السكاني المتزايد بسبب الهجرة من الأرياف والقرى والمدن الصغيرة إليها إضافة إلى معدلات النمو الطبيعية الزائدة، وتوضح الخلاصة الإحصائية عن التعليم في المملكة للعام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ أن عدد المدارس الابتدائية للبنين والبنات (١٣٠٠٨) مدرسة، والمتوسطة (٦٩١٣) مدرسة، والثانوية (٤٠٣٤) مدرسة، ويبلغ العدد الإجمالي للمدارس على مختلف المراحل للبنين والبنات بما فيها المدارس الخاصة وتعليم الكبار (٢٩٧٣٥) مدرسة، وهذا الرقم الأخير من عدد المدارس قد تحقق في جميع مناطق المملكة في فترة زمنية أعدها قياسية جداً.

وقد أنعكس النمو الكمي في عدد المدارس وكذلك التوسع الكمي في المدرسة الواحدة نفسها على مجموعة من الجوانب التعليمية نوجزها فيما يلي:

١- تم التركيز على تلبية رغبة المجتمع في عملية التوسع الكمي واستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب والطالبات في مختلف مراحل التعليم، وقد كان التجاوب لهذا التوسع من خلال ما يفرضه الواقع، ولم يكن هناك - حسب معرفتي - أي استراتيجية قصيرة أو بعيدة المدى لمواجهة هذا التغير السكاني الكبير منذ السبعينيات الميلادية حتى وقت قريب، ويبدو أن التعامل حالياً مع هذا التوسع

الكمي يقوم إلى حد ما على بعض الخطط التي تعمل عليها وزارة التربية والتعليم متزامنة مع الخطط الخمسية.

٢- بدأ إعداد المعلم متزامناً مع المراحل الأولى للتعليم لكن مرحلة التوسع الكبير في التعليم فرض إعداد معلم الضرورة بالإضافة للاستعانة بمعلمين من خارج الوطن لمواجهة هذا التوسع الكبير في عدد المدارس والفصول الدراسية، وكانت الكليات التربوية والكليات غير التربوية (كليات تضمنت خططها الدراسية بعض المقررات التربوية المحدودة) تخرّج أعداداً كبيرة من المعلمين والمعلمات في مختلف التخصصات، وهذه المخرجات في معظمها لا تخضع لمعايير تربوية واضحة للتدريس في المدارس، واستمرت الكليات التربوية وغير التربوية في تخريج هذه الأعداد حتى زاد العرض على الطلب حالياً في معظم التخصصات وخاصة النظرية منها. أما إعداد المعلم وفق معايير تربوية وتعليمية مقننة فلا يوجد حتى الآن أي من هذه المعايير، ولا يزال إعداد المعلم، على الرغم من بعض الجهود في معظم الجوانب التربوية، بحاجة إلى جهود كبيرة ووقفة صادقة للرفع من مستواه العلمي والمهني.

٣- الكتب المدرسية: ويتم توفير الكتب المدرسية سنوياً للطلاب والطالبات في جميع المستويات بطبعة جديدة ومنقحة عن السنة السابقة، وذات إخراج متميز خاصة في السنوات الأخيرة، ويتسلم كل طالب وطالبة جميع الكتب المقررة مع بداية العام الدراسي مجاناً، مع العلم أن عدد الطلاب والطالبات حسب إحصائية التعليم للعام ٢٥/٢٤هـ بلغ (٤٤٧١٠٩٤) طالباً وطالبة، وتشرف وزارة التربية والتعليم على إعداد هذه الكتب المقررة وتعمل سنوياً على تقويمها من أجل إخراج طبعة جديدة تكون أفضل من الأولى شكلاً ومضموناً.

٤- الطرق التدريسية والنشاطات التعليمية: مادام الكتاب المدرسي هو سيد الموقف في العملية التعليمية فإنه من الطبيعي أن تكون الأساليب والطرق التدريسية تحمل صفات الأسلوب التدريسي المباشر (التقليدي) من المعلم إلى

openkandil.com

الطلاب بناء على معلومات متوافرة في الكتاب المدرسي، ويتزامن مع طريقة الإلقاء من المعلم إلى طلابه أو من المعلمة إلى طالباتها بعض المناقشة أو بالأحرى الأسئلة الصفية حول تلك الموضوعات ومحتواها الموجود بين دفتي الكتاب المدرسي، مما يجعل معظم الطرق التدريسية المستخدمة في التعليم بالمملكة العربية السعودية تعتمد على طريقتي الإلقاء والمناقشة (الأسئلة الصفية).

٥- المباني المدرسية: تعاني المباني المدرسية من مشكلة المباني المستأجرة، حيث تمثل الأخيرة أكثر من ٥٠٪ من عدد المدارس للبنين والبنات، ولا تزال هذه مشكلة قائمة تواجه العملية التعليمية حتى الوقت الحاضر، فكما هو معلوم أن المباني المستأجرة غير مناسبة لا من حيث المساحة أو التصميم أو السلامة، وتتركز المشكلة بالدرجة الأولى في المدن وخاصة المدن الكبيرة، وتواجه الحلول المقترحة لهذه المشكلة العديد من العوائق سواء في عدم توافر الأراضي أو الدعم المالي للمشروعات أو غيرها من الصعوبات المتكررة سنوياً.

٦- الإدارة المدرسية: يتم اختيار مديري المدارس غالباً من المعلمين ذوي الخبرات الجيدة ومن يتمتعون بتقديرات سنوية عالية، وبعد اختيار مدير/مديرة المدرسة تستمر نسبة كبيرة جداً منهم في هذا العمل حتى التقاعد تقريباً بل أن معظمهم يمارس هذا العمل في المدرسة نفسها حتى التقاعد، وكذلك الحال بالنسبة لوكلاء مدارس البنين ومساعدات مدارس البنات، وقد أصبح هذا العرف المتبع نظاماً في نظر هؤلاء الإداريين والإداريات لدرجة أن المدرسة أصبحت أشبه بمدرسة خاصة، ويصبح موضوع النقل من المدرسة فضلاً عن العودة إلى التدريس في غاية الصعوبة، وقد لا يتم إلا في الحالات الاستثنائية النادرة.

٧- الإشراف التربوي: لقد تطور الإشراف التربوي كثيراً من مفهومه حتى مهامه في السنوات الأخيرة، ويتم في الغالب ترشيح أفضل المعلمين والمعلمات لهذه المهمة وتبدأ ممارسة عملية الإشراف دون إعداد أو برنامج أو معايير محددة

لها عدا بعض الدورات التدريبية القصيرة وما يوجد لدى المشرف أو المشرفة من معرفة وبعض الخبرات السابقة، وينطبق على الإشراف ما ينطبق على مدير المدرسة من حيث عملية الاستمرار في العمل حتى التقاعد، وهذا الوضع يبدو بحاجة إلى مراجعة من حيث التأهيل ووضع المعايير اللازمة للإشراف التي تساعد على نجاح رسالة الإشراف بصفة أفضل.

التعليم العالي:

كانت بداية التعليم العالي محدودة في قيام بعض الكليات مثل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في مكة المكرمة عام ١٣٦٩هـ وكلية الشريعة عام ١٣٧٣هـ وكلية اللغة العربية عام ١٣٧٤هـ في الرياض، وتم إنشاء أول جامعة في الرياض (جامعة الملك سعود) عام ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، وقد تطور عدد الجامعات من واحدة إلى سبع جامعات، واستمر هذا العدد المحدود من الجامعات لعقدين من الزمان أو أكثر - على الرغم من النمو السكاني والتوسع الكمي الكبير المفروض على التعليم العام - حتى عام ١٤١٩هـ الذي شهد ولادة جامعة جديدة في منطقة عسير (جامعة الملك خالد)، ثم توالت الجامعات الجديدة حيث تم إنشاء ست جامعات في مختلف مناطق المملكة تلبية للتوسع في مؤسسات التعليم العالي.

ويعد النظام التعليمي التقليدي هو السائد منذ نشأت الكليات التي سبقت قيام الجامعات ثم نهجت بعض الجامعات هذا النظام مثل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، أما بعض الجامعات فقد استخدمت نظاماً تعليمياً متقدماً كما في جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك فيصل، بينما البعض الآخر خلط بين النظامين عند النشأة وبعدها، وقد استطاعت الجامعات استيعاب جميع الطلاب المتقدمين لها حتى العقد الأخير من القرن الميلادي الماضي الذي شهد تدفقاً كبيراً من الطلاب على الجامعات، وبرزت مشكلة عدم قبول جميع الطلاب الراغبين في الالتحاق

بمؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعات مما أدى إلى تفاقم المشكلة حتى أصبحت مشكلة يعاني منها معظم أفراد المجتمع، وبما أنه لابد من معالجةٍ لهذه المشكلة فقد تم التوسع في عدد الجامعات حتى وصل عددها في الوقت الحاضر إلى (١٤) جامعة بالإضافة إلى التوسع في كليات المجتمع والتعليم العالي الأهلي.

وعاشت الجامعات السعودية على أكثر من نظام تعليمي حتى عام ١٤١٣هـ الذي شهد تعديلاً جذرياً في نظام الجامعات وتطبيق نظام تعليمي موحد يسمى نظام المستويات الدراسية، وظهر بعد ذلك نظام مجلس التعليم العالي والجامعات وصدرت اللوائح التنفيذية الأكاديمية والإدارية وأصبحت وزارة التعليم العالي الجهة المشرفة والمسئولة عن أداء الجامعات السعودية، وتحول الوضع في الجامعات من استقلالية سابقة إلى نظام مركزي خاضع لوزارة التعليم العالي مما أدى إلى تقارب كبير جداً في أنظمة الجامعات التي تمارس داخل أروقتها في جميع المجالات الأكاديمية والإدارية والطلابية.

أما التعليم التقني فقد بدأ في المملكة العربية السعودية على مستوى التعليم العالي منذ عام (١٤٠٣هـ) حيث تأسست أول كلية تقنية في الرياض حتى عام ١٤١٨هـ عندما بلغت ثمان كليات تقنية، ولوجود مشكلة حاجة سوق العمل إلى تخصصات تقنية ومهنية يطلبها القطاع الخاص بالدرجة الأولى فقد تم التوسع في عدد كليات التقنية إلى أكثر من (٣٠) كلية تقنية لتحقيق هذا الهدف من جهة وتلبية الطلب المتزايد على مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، وعلى الرغم من بداية الكليات التقنية منذ أكثر من عقدين إلا أن مشكلة المواءمة بين مخرجاتها وسوق العمل لا تزال قائمة حتى الوقت الحاضر، وهناك جهود تبذل من أجل تحقيق التوازن بين التوسع الكمي وجودة برامج الكليات لتلبية سوق العمل بالكفاءات المطلوبة، لكن هذه المشكلة لم يتم حلها بالصفة المطلوبة – كما أعتقد – حتى الوقت الحاضر.

وعن كليات المعلمين فقد بلغ عددها (١٨) كلية، وقد أوجدت لمعالجة مشكلة معلم الضرورة لكنها لا تزال تعاني إلى حد كبير من ضعف مخرجاتها سواء عندما كانت كليات متوسطة أو تم تطويرها إلى كليات تقدم درجة البكالوريوس، ولم تبرز مشكلتها بسبب استيعاب مخرجاتها من نفس المؤسسة المشرفة عليها وهي وزارة التربية والتعليم إضافة إلى أن مخرجات هذه الكليات هي موجهة بالدرجة الأولى للقطاع العام وهو الجانب التعليمي الذي قد لا تظهر ملامح مشكلاته إلا بعد فترة زمنية طويلة قياساً بالقطاع الخاص أو بعض التخصصات الأخرى التي قد تظهر أوجه النقص أو الضعف في مخرجاتها بصورة سريعة.

أما تعليم البنات فقد تم إنشاء أول كلية للبنات في الرياض عام (١٣٩٠هـ) وكانت نشأة الكلية الثانية بعدها بأربع سنوات في مدينة جدة، وبعد ذلك تم التوسع في كليات البنات في مختلف مدن المملكة، وقد تم تطوير معاهد المعلمات من معاهد إلى كليات تمنح درجة البكالوريوس في الأعوام الأخيرة مما زاد من كليات التربية للبنات حتى بلغت (١٠٢) كلية، وشهد تعليم البنات التركيز على المجال التربوي والتوسع الكمي الهائل في عدد الكليات التربوية، وهذا بدون شك على حساب نوعية التعليم والإعداد العلمي والتربوي للمعلمات الذي أعده ضعيفاً جداً خاصة في الكليات التي تطورت من كليات متوسطة أو معاهد إلى كليات تمنح درجة البكالوريوس. ومع ضم هذه الكليات حالياً إلى وزارة التعليم العالي فالأمل كبير في معالجة مشكلة هذه الكليات والرفع من جودة مخرجاتها كما هو الحال في كليات المعلمين، حيث أن هذه المشكلات في المجال التربوي والتعليمي لا تظهر على الواقع إلا بعد فترة زمنية طويلة.

وخلاصة القول... فقد خطى التعليم العام والعالي في المملكة العربية السعودية خطوات موفقة من حيث التوسع الكمي الملحوظ خاصة في السنوات الأخيرة لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم للبنين والبنات، وحافظت هذه المؤسسات التعليمية على الأسس والمقومات الدينية للمجتمع سواء في مجال التعليم

العام الذي يمثل العامل الديني الركيزة الأساسية في مناهجه الدراسية أو من خلال الخطط الدراسية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في الجامعات والكليات المختلفة (التربوية والتقنية والصحية...).

أما التعليم في جانبه النوعي فقد كان في وضع متوسط بصفة عامة مع وجود بعض الأمثلة الإيجابية والسلبية أو حتى المتواضعة جداً، حيث أن التوازن بين النمو الكمي والنوعي لم يكن موجوداً مما أحدث مشكلة ضعف معظم مخرجات التعليم على مستوى التعليم العام والعالي، حتى مع إدراك هذه المؤسسات عن أهمية الإعداد الجيد المتلائم مع بناء القدرات والمهارات من خلال الندوات واللقاءات التربوية والعلمية لكن الواقع الميداني واجه بعض الصعوبات التي تحول دون تحقيق الطموحات حتى على المستوى الإداري الأعلى.

وقد عاشت مؤسسات التعليم العالي وبالذات الجامعات مرحلة تقدم ملحوظ لكن هذا التطوير لم يكن متوافقاً مع متغيرات سوق العمل مما أدى إلى وجود ضعف أو عدم مواءمة بين المخرجات وسوق العمل خاصة أن مؤسسات التعليم العالي تعتمد على نفسها في تقويم ذاتها مما حدا ببعضها إلى التراجع فضلاً عن التقدم في بعض برامجها وخططها المستقبلية قياساً بالتغيرات والتطورات السريعة التي يمر بها المجتمع.

ويشد الانتباه وضع التعليم العالي وما يواجهه من صعوبات تمس على وجه الخصوص الجانب النوعي في وقت أصبح المجتمع ينظر إلى التعليم كمحور أساس في عملية التطوير والتنمية ومواجهة المتغيرات العالمية، بينما المؤسسات التعليمية لا تزال تعاني من قضايا ومشكلات إدارية وتعليمية وبحثية ومخرجات لا تحقق طموح المجتمع ومتطلبات سوق العمل العام والخاص، ويواجه التعليم العالي مجموعة من التحديات التي تقف عائقاً كبيراً وتتطلب بعض الحلول غير التقليدية، ومن أهم هذه التحديات والصعوبات ما يلي:

- بروز العديد من التغيرات العالمية ومنها ظاهرة العولمة وتأثيرها الواضح على مجريات الحياة، وما نتج عنها من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتنموية تجاه المجتمعات في العالم.
- النمو السكاني والتوجه المتزايد نحو مواصلة التعليم العالي وما تبعه من عدم توازن الفئة العمرية بين السكان التي يمثل الشباب فيها نسبة كبيرة، حيث يتطلب هذا الأمر التوسع بصفة مدروسة في برامج التعليم العالي.
- عدم التوازن بين النمو الكمي والنوعي في برامج التعليم العالي مما سبب العديد من المشكلات ومنها ضعف مخرجاته.
- ضعف التكامل بين مناهج التعليم العام وبرامج التعليم العالي وخططه مما سبب في وجود فجوة بين المرحلتين نتج عنها العديد من المشكلات التي من أهمها مشكلة الهدر التعليمي في مؤسسات التعليم العالي.
- القصور في المواءمة بين برامج التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل لعدة أسباب منها ما يواجهه التعليم العالي من الطلب المتزايد عليه مما جعل التركيز بالدرجة الأولى على التوسع الكمي على حساب نوعية التعليم.
- تنفيذ خطط ومناهج التعليم العالي بالطرق والأساليب التدريسية التقليدية التي لا تستجيب لتطورات العصر وتقنياته أو إلى احتياجات الطلاب وبناء القدرات والمهارات المطلوبة.
- غياب الاستراتيجيات المستقبلية الواضحة لبرامج وخطط التعليم العالي مما سبب في بقاء هذه البرامج التعليمية في وضع لا يواكب أو يستجيب لتغيرات المجتمع ومتطلبات سوق العمل في ظل الظروف والتغيرات والتطورات العالمية السريعة والمتلاحقة.
- ضعف التوجيه والإرشاد الأكاديمي والطلابي مما أحدث العديد من المشكلات الطلابية (الأكاديمية والاجتماعية والنفسية) ومشكلة التسرب أو الهدر التعليمي الذي عادة ما ينعكس على إعداد الطلاب وزيادة تكلفة التعليم العالي وهدر الوقت دون تحقيق للأهداف المنشودة.

openkandil.com

- ضعف التواصل بين معظم مؤسسات التعليم العالي والمجتمع مما أحدث فجوة بين تلبية احتياجات سوق العمل وما تقدمه هذه المؤسسات التعليمية من مخرجات قد تكون غير مؤهلة أو مناسبة وحدوث نوع من البطالة الجامعية على الرغم من الاحتياج القائم في العديد من التخصصات العلمية والصحية.
- ضعف الإعداد المهني لعضو هيئة التدريس بحجة عدم حاجة عضو هيئة التدريس لهذا النوع من الإعداد ما دام الإعداد العلمي أو التخصصي موجوداً، وهذا يتعارض تماماً مع ما يعمل به في أفضل الجامعات العالمية وما توليه من أهمية كبيرة لإعداد عضو هيئة التدريس للعمل الأكاديمي.
- غياب العمل المؤسسي والاعتماد على الاجتهادات والآراء الفردية غير المدروسة مما يتسبب في تأخير التطوير أو توقفه بين مرحلة وأخرى لتباين الاتجاهات والأوليات بين القيادات التربوية وبالتالي العودة إلى مراحل أولية كان من الأولى تجاوزها في حالة وجود العمل المؤسسي.
- ضعف تمويل التعليم العالي وبرامجه ومراكزه البحثية مما يؤجل سرعة البت في المستجدات الأكاديمية والبحثية وغيرها من المجالات التي يحتاجها العمل الأكاديمي والبحث العلمي.
- تدني نسبة أعضاء هيئة التدريس السعوديين في مؤسسات التعليم العالي نتيجة التقاعد (النظامي والمبكر) وعدم تعيين العدد الكافي من المعيدين وابتعاثهم لسد ذلك العجز، وهناك محاولات جيدة قامت بها وزارة التعليم العالي مؤخراً لحل هذه المشكلة جزئياً وذلك من خلال فتح باب الابتعاث الخارجي عن طريق الوزارة في بعض التخصصات المحددة.

obeikandl.com